(عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه) بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤)

م.م. محمد عبد الواحد جياس/ جامعة بغداد
معاون رئيس ابحاث / سحر قاسم محمد / البنك المركزي العراقي

المستخلص :

انطلق البحث من عنصري السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وعرض النقد، اللذان اسهما في صياغة مشكلة البحث التي تبلورت في محور رئيس مفاده بيان مدى فاعلية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد ومكوناته فضلا عن مدى امكانية تطبيقها في بيئة التطبيق المحددة بنطاق المؤسسات النقدية عامة وتحديدا في مجتمع البحث المتمثل في البنك المركزي العراقي خاصة، بغية الخروج باسهاما تطبيقيا عمليا للمؤسسات النقدية والمالية، وبغية تحقيق ذلك جرى صياغة فرضية رئيسة مفادها ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تسهم في السيطرة على عرض النقد والتي جرى قبولها نسبيا بعد اختبارها بمجموعة من الوسائل والادوات التحليلية العلمية .

خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات لعل من ابرزها ان ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي تسهم الى حد ما في التحكم بعرض النقد كليا ومكوناته الرئيسة جزئيا، وان خلق النقود بوساطة مضاعف الائتمان في ادنى نقطة، اذ لم يتعدى عبر المدة موضوع البحث (الواحد) الا بقليل، الأمر الذي يؤشر تقارب عرض النقد مع النقد الأساس، فضلا عن ان عرض النقد يتأثر بشدة بالموقف الحكومي (صافي موجوداته الاجنبية ودينه مع البنك المركزي)، كما قدم البحث جملة توصيات اهمها تمكين البنك المركزي من السيطرة بشكل اكبر على تقلبات عرض النقد عبر الحد من نسبة العملة في تكوين عرض النقد عن طريق التعامل بالودائع الجارية وتخفيض نسبة الاحتياطي المحتفظ به من لدن الجهاز المصرفي، فضلا عن فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاتجاه نحو التنوع عبر أعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولا إلى هيكل اقتصادي يتواءم مع المتطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي .

المصطلحات الرئيسية للبحث: البنك المركزي العراقي، السياسة النقدية، عرض النقد، الودائع، الاحتياطيات، المضاعف النقدي، الاساس النقدي .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد ٩٣ المجلد 22
الصفحات ٣٨٠-٤٠٠

المقدمة :

تبنى البنك المركزي العراقي بعده هيأة مستقلة وفقا لما منحه القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ من صفة الاستقلال سياسة نقدية تهدف وبشكل اساس الى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز التنمية المستدامة والاسهام بكفاءة وجدية في دفع عملية التنمية الاقتصادية .

ومن هنا انطلقت مشكلة البحث متمثلة بمجموعة من التساؤلات التي مجملها يدور حول مدى تاثير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في عرض النقد وكيفية السيطرة عليه، اما اهمية البحث فقد تمثلت في تكريس اهتمام القائمين على ادارة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في بيان فاعلية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي بغية تحقيق الاهداف التي رسمت لها ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد، في حين تمثل هدف البحث الأساس في بيان الدور الذي تؤديه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد، وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات ابرزها ان ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي تسهم الى حد ما في التحكم بعرض النقد كليا ومكوناته الرئيسة جزئيا وكذلك ان عرض النقد اكثر تأثرا بالموقف الحكومي (صافي موجوداتها الاجنبية ودينها مع البنك المركزي) وكذلك بنسبة الاحتياطي الى الودائع للمصارف التجارية، وكذلك استنتج ان الاحتياطيات الفائضة في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي (تعد تسربا داخليا) يضعف القدرة على خلق النقود في حين ان العملة في التداول خارج البنوك (تعد تسربا خارجيا) ايضا يضعف القدرة على خلق النقود مضافة الى النقد في خزائن المصارف والتي تشكل الجزء المهم من النقد الاساس والتي تبقى ضعيفة في خلق النقود، وفيما يخص اهم التوصيات التي يوصي بها البحث فتتمثل في فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاتجاه نحو التنوع عبر أعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولا إلى هيكل اقتصادي يتواءم مع المتطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي، فضلا عن تمكين البنك المركزي من السيطرة بشكل اكبر على التقلبات في عرض النقد عبر الحد من نسبة العملة في تكوين عرض النقد عن طريق التعامل بالودائع الجارية وتخفيض نسبة الاحتياطي المحتفظ به من قبل الجهاز المصرفي واستثمار الفائض منه والعمل على تطوير السوقين النقدية والمالية وذلك عبر التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية والجهاز المصرفي .

المبحث الاول / منهجية البحث

يهدف هذا المبحث الى بيان الاطار العام للبحث وذلك عبر عرض منهجية البحث التي تناولت مشكلة البحث، واهدافه، واهميته، وفرضياته، فضلا عن حدود البحث وكما يأتي :

اولا:- مشكلة البحث

نظرا للتغيرات الجذرية التي طرأت على الواقع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وماتلاها من تحولات كبيرة في تعديل القوانين الاقتصادية والمالية والتي اريد منها ان تسهم في وضع سياسة نقدية مستقرة للعراق بعيدا عن التذبذبات في القرارات الاقتصادية، فقد اصدرت وعدلت العديد من التعليمات والقوانين بهذا الشأن ولعل من ابرزها قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي منح البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال في رسم السياسات النقدية للبلد بما يتماشى مع تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير الظروف المساعدة على بلوغها اعلى المعدلات. لذا كان لابد من دراسة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ للنظر في مدى ملاءمتها للتغيرات الجديدة، ومدى قدرتها في تحقيق وبلوغ الاهداف التي رسمت لها والتي لعل من ابرزها مكافحة التضخم الاقتصادي والسيطرة على عرض النقد، وعبر ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث عبر الاجابة على التساؤلات الآتية :

١- هل ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تسهم في السيطرة على عرض النقد ؟
٢- ماهي مكونات عرض النقد ومعدلات نموه وابرز العوامل المؤثرة فيه عبر سنين الدراسة ؟
٣- ماهي قدرة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على تغيرات النقد الاساس، والديون الحكومية وصافي الموجودات الاجنبية فضلا عن ديون المصارف التجارية ؟
٤- مامدى تأثر السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بميزان المدفوعات والموجودات الاجنبية ؟

ثانيا : اهمية البحث

يمكن تلخيص اهمية البحث فيما يأتي :
١- التأكد من مدى ملاءمة السياسة النقدية التي يتبعها البنك ومدى تحقيقها للاهداف التي وضعت من اجلها .
٢- توضيح اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد، ومن ثم تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق .
٣- تحليل وتفسير معطيات السياسة النقدية العراقية فضلا عن تقديم افضل المؤشرات بغية الافادة منها من لدن صناع القرار .

ثالثا : اهداف البحث

ان الهدف الرئيس للبحث يتمثل في (بيان الدور الذي تؤديه السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد) فضلا عن تحقيق الاهداف الفرعية الآتية :
١- تحديد الاثار الايجابية والسلبية للسياسة النقدية في عرض النقد
٢- دراسة وتحليل التطبيق العملي للسياسة النقدية العراقية وبيان مدى اسهامها في السيطرة على تغيرات النقد الاساس والديون الحكومية فضلا عن ديون المصارف التجارية .
٣- ابراز اهم العوامل الرئيسة المؤثرة في عرض النقد عبر سنين البحث .
٤- اظهار مدى تأثير السياسة النقدية في مضاعف الائتمان والسيولة المصرفية .

رابعا : فرضية البحث

استند البحث الى فرضية رئيسة مفادها :
(تسهم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد) والتي صيغت منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما ياتي :
١- تسهم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على تغيرات النقد الاساس .
٢- تسهم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في السيطرة على الديون الحكومية وديون المصارف التجارية .
٣- تسهم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في توازن ميزان المدفوعات والموجودات الاجنبية .

خامسا : منهج البحث

تم اعتماد منهج دراسة الحالة من لدن الباحثين لانجاز هذا البحث .

سادسا : حدود البحث

١- الحدود العلمية : وتمثلت بما جاء بأهداف البحث .
٢- الحدود الزمانية : امتدت للمدة من (٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤) .
٣- الحدود المكانية : تمثلت في البنك المركزي العراقي ضمن الحدود الجغرافية لجمهورية العراق .

سابعا : هيكلية البحث

بغية انجاز هذا البحث فقد جرى تقسيمه الى المباحث الآتية :
١- المبحث الاول : منهجية البحث .
٢- المبحث الثاني : البنوك المركزية واهدافها ووظائفها .
٣- المبحث الثالث : مفهوم عرض النقد وانواعه واهميته .
٤- المبحث الرابع : الجانب التطبيقي للبحث .
٥- المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني / البنوك المركزية واهدافها ووظائفها

لقد سعى الباحثين في هذا المبحث الى بيان البنوك المركزية، واهميتها، ووظائفها، واهم الادوات التي تستخدمها بغية تحقيق اهدافها وذلك عبر ما يأتي :

اولا : تعريف البنك

ان الدراسات التاريخية تشير الى ان البنوك بدأت في الظهور في القرنين الاول والثاني بعد الميلاد بعد فشل نظام المقايضة المالية ومشاكله الجمة في الحياة اليومية وما انتهى اليه من ظهور الاشكال الاولى للنقود (الوادي،ح سمحان و س سمحان، ٢٠١٠، ٢١٦)، ولقد كانت البنوك المركزية في بادئ الامر تمارس اعمال المصارف التجارية الا انها تقوم ببعض المهام الخاصة كالقيام باعمال الاصدار النقدي وغيرها، الا انها في وقتنا الحالي اصبحت مؤسسات حكومية لاتمارس اعمالا مشابهة لتلك التي تمارسها المصارف الاخرى والعاملة في الجهاز المصرفي بل اصبح لها مهام واهداف وخصائص تميزها عما سواها (Heffernan, 2005,29).

ويعرف البنك المركزي بكونه مؤسسة نقدية تسعى الى التعبير عن سياسة الدولة التي يعمل فيها (عبود، ٢٠١١، ١١٢) . كما تعرف بكونها البنوك التي تتحكم بأعمال المصارف كافة التي تعمل في بلادها وهي الوسيلة الاساسية في تنفيذ السياسة النقدية للدولة (شهلوب،٢٠٠٧، ٢٤٩).

وتعرف ايضا بكونها اهم مؤسسة نقدية مصرفية مركزية تحقق اهداف اقتصادية واجتماعية للدولة (Rose, 2002, 4).

ومما تقدم يتضح ان البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية حكومية تأخذ على عاتقها مهام عدة تتعلق برسم السياسة النقدية للدوله ولها وظائف عدة اهمها :

١- يعد البنك المركزي بنك الاصدار النقدي، بل يعد المؤسسة النقدية الوحيدة التي تحتكر مهمة الاصدار النقدي، وان تفرد البنك المركزي بهذا الحق يعزى لوجود علاقة وثيقة وارتباط شديد بينه من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى (Kc- shekhar and lekshmy shekhar, 2005,28) .

٢- البنك المركزي بنك البنوك لكونه يحصر معاملاته بالبنوك فقط بعيدا عن التعامل مع الافراد (الحسناوي، ٢٠١١، ٢٨٩).

٣- تنظيم عملية الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع متطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي (الراوي، ٢٠٠١، ١٣٦).

٤- يعد البنك المركزي مستشارا نقديا للدولة ووكيلها المالي (الصيرفي، ٢٠٠٦، ٣٠).

يعد البنك المركزي الملجأ الاخير للاقراض اذ يقدم القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية والتجارية للمصارف (ابو احمد وقدوري،٢٠٠٥، ٦٦).

ثانيا : استقلالية البنوك المركزية والمؤشرات الاقتصادية

هناك العديد من الدراسات التي اجريت بغية البحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية، وسوف نتطرق لهذه العلاقة عبر بحث المتغيرات الأتية :

١- الاستقلالية والتضخم : لقد خلصت الدراسات والابحاث الى انه كلما كانت البنوك المركزية تتمتع باستقلالية عالية وبعيدا عن الضغوط السياسية من جميع الاطراف فأن معدلات التضخم ستنخفض وتعمل على استقرار مستويات الاسعار (السامرائي والدوري،١٩٩٩، ١٥٩).

٢- الاستقلالية والناتج المحلي الاجمالي : تعد العلاقة بين الاستقلالية والناتج المحلي الاجمالي مثار جدل واسع اذ اثبتت بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين الاستقلالية والناتج المحلي الاجمالي، في حين اثبتت دراسات اخرى الى وجود علاقة موجبة بين الاثنين (اي كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية ازداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي).

٣- الاستقلالية وعجز الموازنة : خلصت معظم الدراسات الى انه كلما ازدادت درجة استقلالية البنوك المركزية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة (السامرائي والدوري،١٩٩٩، ١٥٩).

ثالثا : السياسة النقدية وادواتها

يشير مصطلح السياسة النقدية الى جميع الاجراءات التي تتخذ من لدن البنك المركزي بغية التأثير في مقدار توافر واستخدام النقد والائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي، وبذلك فان مهمة السياسة النقدية هي الرقابة والسيطرة على كمية العملة المصدرة وعرض الائتمان المصرفي فضلا عن السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي (التي تشمل السياسة المالية والدين العام) الذي يعبر عن العمليات المتعلقة بتحديد جميع انواع الاصدارات كافة والخاصة بالقروض الحكومية وآجالها واسعار فائدتها .

وان من اهم اهداف السياسة النقدية هو استقرار الاسعار واستقرار اسعار الصرف وتلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي والتحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية وكذلك تحقيق مستوى عال من الاستخدام ومعدلات النمو الاقتصادية فضلا عن تحسين ميزان المدفوعات والاسهام في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، (السامرائي والدوري،١٩٩٩، ٢١٠-٢١٧) . وللسياسة النقدية مجموعة من الادوات التي تستطيع عبرها ان تنفذ مهامها بالشكل الافضل وهي كالآتي :

١- الوسائل الكمية : هي الوسائل التي تستهدف التأثير في حجم النقد كافة والائتمان المصرفي خاصة اي التأثير في الكميات النقدية الاجمالية المعروضة وهي تشمل :

أ- سعر الخصم : ويسمى ايضا بسعر البنك او سعر اعادة الخصم، ويعبر عن سعر الفائدة الذي يأخذه البنك المركزي نظير اعادة خصم الاوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها فضلا عن الاقتراض من البنك المركزي بعده الملجأ الاخير للاقراض .

ب- عمليات السوق المفتوحة : وتتمثل في قيام البنك المركزي بشراء وبيع الاوراق المالية والذهب فضلا عن شراء وبيع اذونات الخزينة والسندات الحكومية (السامرائي والدوري، ١٩٩٩، ٢١٨- ٢٤١).

ج- الاحتياطي النقدي القانوني (الالزامي): ويتمثل في اجبار المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كأحتياطي الزامي لدى البنك المركزي الامر الذي يجعل تلك المصارف غير قادرة على التوسع بدرجة كبيرة عند منح الائتمان بغية التأثير على سيولتها النقدية (السامرائي والدوري،١٩٩٩، ٢٤١ _ ٢٤٣) .

٢- الوسائل النوعية : وهي الوسائل التي تستهدف توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها والتأثير في حجم القروض وكلفة الحصول عليها واستحقاقها ويمكن تعريفها بكونها مجموعة الاجراءات التي تتبعها السلطات النقدية بغية دعم انواع معينة من الانفاق بغية توجيه الائتمان اليها لاحداث التوسع المرغوب فيه. وهي تتضمن انواع عدة وكما يأتي:

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي: وبموجب هذه الطريقة يقوم البنك المركزي بوضع ضوابط معينة لتنظيم الائتمان الممنوح للاغراض الاستهلاكية كالسلع المعمرة وغيرها عبر تحديد المبلغ الواجب دفعه مقدما كجزء من السداد او تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي .

ب- الاقتراض بوساطة السندات مع تحديد هامش الضمان : ويجري عبره تنظيم الائتمان عبر السماح للافراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة سابقا على ان يتم التقيد بهامش الضمان او متطلبات الهامش والذي يعرف بكونه الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض .

ج- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء : ويجري عبره تحديد فترة استرداد القروض الممنوحة لاغراض البناء والحد الاعلى لهذه القروض .

د- التأثير والاقناع الادبي : ويجري عبره توجيه وارشاد المصارف بعدم التوسع بمنح القروض ولاسيما التي تمنح للمضاربة، فضلا عن التحذيرات بعدم قبول اعادة خصم بعض الاوراق التجارية وغيرها .

و- التأثير المباشر : ويقصد به قبول او رفض سياسات الاقراض والاستثمار للمصارف التجارية فضلا عن المؤسسات المالية الاخرى، وكذلك فرض العقوبات القانونية بحق المصارف التي تنتهج ممارسات غير لائقة من وجهة نظر السلطات النقدية (السامرائي والدوري،١٩٩٩، ٢٥٠ _ ٢٥٤).

رابعا : اهداف ومهام البنك المركزي العراقي

لقد حددت اهداف البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المادة (٣) وكما يأتي :

(تتضمن الاهداف الرئيسة للمصرف المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، ويعمل المصرف المركزي العراقي، تماشيا مع الاهداف السالفة الذكر، على تعزيز التنمية المستدامة واتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق) أما

فيما يخص مهامه فقد حددت بموجب المادة (٤) من القانون المذكور انفا وقد نصت على الآتي :

(١- في سبيل تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة رقم (٣) وفيما ورد ذكره علاوة على ذلك في هذا القانون، تشمل مهام المصرف المركزي العراقي مايلي :
أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق .
ب- حيازة جميع الاحتياطيات الرسمية الاجنبية للعراق وادارته .
ج- حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب .
د- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .
ه- توفير خدمات السيولة للمصارف .
و- اصدار العملة العراقية وادارتها وفقا للقسم السابع .
ز- تجميع ونشر البيانات الخاصة بأنتظام المصرفي والمالي .
ح- وضع نظم فعالة وسليمة للدفع والاشراف عليها وتعزيزها .
ط- اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم اعمالها والاشراف عليها .
ي- فتح وامساك حسابات عن دفاتر حسابات المصارف المركزية الاجنبية والمنظمات المالية الدولية .
ك- القيام من تلقاء ذاته بفتح حسابات للمصارف المركزية الاجنبية والحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية .
ل- القيام بأية مهام او معاملات اضافية تطرأ اثناء ممارسته للمهام المنصوص عليها في هذا القانون .
٢- علاوة على ذلك يجوز للمصرف المركزي العراقي ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية للقيام بالآتي :
أ- مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب .
ب- وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة .
٣- يكون للمصرف المركزي العراقي سلطة اصدار اللوائح التنفيذية بغية تنفيذ هذا القانون والقيام بمهامه عملا بهذا القانون .
٤- في حالة تقدم المصرف المركزي العراقي بأقتراح لاصدار لائحة تنفيذية عملا بهذا القانون .
٥- يكون للمصرف المركزي العراقي، وهو بصدد تنفيذ مهامه وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون، سلطة اصدار الاوامر الملزمة الموجهة لافراد او كيانات محددة .
٦- للمصرف المركزي العراقي سلطة اصدار اللائحة الداخلية، والارشادات العامة الخاصة بتنظيم المصرف وادارته) (قانون المصرف المركزي العراقي رقم ٥٦، ٢٠٠٤) .

المبحث الثالث : مفهوم عرض النقد وانواعه واهميته

يركز هذا المبحث على توضيح معنى عرض النقد، وانواعه، واهميته، فضلا عن العوامل المؤثرة فيه وذلك عبر الاتي :

اولا : مفهوم وتعريف وانواع عرض النقد

ان دائرة النشاط الاقتصادي في اي مجتمع تتمثل في محورين :
اولهما المادي : الذي يمثل العرض الكلي في المجتمع اي التدفقات السلعية المتولدة في القطاعات الاقتصادية لاي بلد. وثانيهما النقدي: والذي يتمثل في التدفقات النقدية المقابلة للتدفقات السلعية، ومن البديهي ان التوازن المالي (استقرار المستوى العام للاسعار) يتحقق اذا تحقق التساوي بين الطلب الكلي والصرف الكلي للمجتمع وفي حالة عدم تساويه يحدث اختلال التوازن المالي ويكون بشكل تضخم (اذا كان الطلب اكبر من الصرف) أو انكماش (اذا كان الطلب اقل من الصرف)، ولما كان البنك المركزي هو المسؤول عن اصدار اوراق البنكنوت (العملة الرسمية) والحكومة هي المسؤولة عن اصدار النقود المساعدة بمختلف انواعها وبمؤسساتها الايداعية التي اهمها المصارف التجارية التي تكون مسؤولة عن اصدار النقود المصرفية لذا فأن دائرة المسؤولية النقدية تقع على عاتق هذه المؤسسات المذكورة اعلاه ضمن مايعرف بعرض النقد الضيق والواسع (يونس، ٢٠١٣، ٤٩- ٥٠)، وبعد ان استقر القبول بأن النقود تعد كوسيلة للتبادل اصبحت المجتمعات تحتفظ بقدر معين من النقود وهذا ما يسمى (بعرض النقد) اي بمعنى حجم او كمية النقد التي تستعمل في التداول في اي اقتصاد وفي هذا الصدد يمكننا التطرق الى انواع عدة من عرض النقد وهي كالآتي :

١- عرض النقد بمعناه الضيق : ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (ع ا) أو (M 1) ويسمى بنقد العمليات الجارية والذي تدخل ضمنه العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الافراد اي النقود المتداولة (C R) خارج الجهاز المصرفي وحجم النقود في المصارف والتي تتمثل بالحسابات الجارية (تحت الطلب) ويرمز لها (DD) ومن ذلك يتضح ان معادلة عرض النقد M1

$$M1 = DD + CR$$

٢- عرض النقد بالمعنى الموسع : ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد (ع ٢) او (M2) ويشمل عرض النقد بمعناه الضيق مضافا له الحسابات او الودائع لأجل مثل (ودائع الادخار، والودائع بالعملة الاجنبية، والاسهم والسندات) ويرمز لها بالرمز (TD) فضلا عن حسابات التوفير في المصارف ويرمز لها بالرمز (S) اي ودائع حسابات التوفير وكذلك ودائع صندوق توفير البريد وعبر ذلك يتضح ان معادلة عرض النقد M2 تكون كالاتي :

$$M2 = M1 + TD + S$$

(الوزني والرفاعي، ٢٠٠٩، ٢٨٤ - ٢٨٥) وباختصار يمكن القول ان (اشباه النقود + M1) = M2 (الافندي،٢٠١٢، ٤٠) .

٣- عرض النقد (M3): والذي يمثل عرض النقد (M2) مضافا له اتفاقيات اعادة الشراء، واسهم الصناديق المشتركة لسوق النقد والمملوكة للمؤسسات (يونس، ٢٠١٣،٥٥) وشهادات الايداع واجمالي التوظيفات النقدية (ودائع تحت الطلب، حسابات لأجل، شهادات ايداع) بالعملات الاجنبية للمقيمين (العايب وبوخاري،٢٠١٣، ٧٠). ويضاف لها الودائع او الحصص فيما يسمى بمؤسسات الادخار والقروض ومصارف الادخار التعاونية واتحاد الائتمان (عبد الرزاق، ٢٠١٣، ٧٣) .

ومن الجدير بالذكر ان النوع الثالث من عرض النقد (M3) غير مستعمل في العديد من اقتصاديات الدول وانها تكتفي في تحديد مفهوم عرض النقد على (M1 وm2) فقط .

ثانيا : العوامل المؤثرة في عرض النقد

بغية التعرف على الاسباب الرئيسة للزيادة الحاصلة في عرض النقد فانه يستند الى تحليل العوامل المؤثرة مباشرة في عرض النقد وتستخدم عادة معادلة عرض النقد كمدخل لتحليل تلك العوامل وكما ياتي :

(المطلوبات النقدية = الموجودات – المطلوبات غير النقدية

وتتألف المطلوبات النقدية من :

العملة في التداول + الودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية

اما الموجودات فتتألف من :

١- صافي الموجودات الاجنبية : والتي تمثل الفرق بين مجموع الموجودات والمطلوبات الاجنبية .

٢- الائتمان المحلي والذي يقسم بدوره الى قسمين هما :

أ- الائتمان الممنوح الى القطاع الحكومي ويحسب عادة بشكل صافي، اي تطرح منه الودائع الحكومية

ب- الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص.

اما فقرة المطلوبات غير النقدية فتتكون من :

١- اشباه النقد وتضم : الودائع الثابتة + ودائع التوفير+ الودائع بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية.

٢- فقرة الموازنة وهي نتيجة حساب راس المال والاحتياطي – صافي الحسابات الاخرى) (الجنابي، ١٩٨٧، ٣٩ - ٤٠).

لذا فان أي زيادة في مجموع الموجودات النقدية سوف يكون له اثر توسعي على عرض النقد، بينما اي انخفاض هو عامل انكماشي وفيما يتعلق بالمطلوبات غير النقدية فأي زيادتها هي عامل انكماشي في عرض النقد والعكس صحيح . (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٢).

كما تجدر الاشارة الى ان اي زيادة في كمية النقود عبر مدة زمنية ينبغي ان تكون متطابقة مع مجموع الزيادات في الاقراض المصرفي الى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فضلا عن الزيادة في الموجودات الاجنبية االصافية لدى الجهاز المصرفي اي ان :

M= NFA +CG+CP

M : عرض النقد

NFA : صافي الموجودات الاجنبية

NCG : صافي الديون الحكومية

CP : ديون القطاع الخاص

اذ تشير هذه المعادلة الى ان التغير في عرض النقد هو ناتج يعتمد حجمه على مقدار الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي محليا وعلى التطورات في ميزان المدفوعات اي ان (مصادر عرض النقد تنبع من ثلاثة قطاعات رئيسة تتمثل في القطاع الخارجي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص). (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٢).

ثالثا : تحليل عرض النقد والسيطرة عليه

يمكن تحليل عرض النقد بالاعتماد على العلاقة بين النقد الاساس – المضاعف النقدي اذ ان :

التغيرات في عرض النقد تظهر بسبب التغيرات في النقد الاساس أو المضاعف النقدي أو بكليهما وكما ياتي :

MS=UB

اذ ان (MS) هو عرض النقد و (U) هو المضاعف النقدي و (B) هو النقد الاساس، ولما كان عرض النقد هو الهدف الرئيس لعمليات السياسة النقدية، لذا كان من واجب السلطات النقدية ان تسعى للسيطرة علية لانه المحدد الرئيس لعرض النقد وهناك درجة عالية من الترابط بينه وبين عرض النقد .

ان النقد الاساس يعكس بصورة مباشرة اجراءات السلطات النقدية وتأثيرها النهائي على الاهداف الداخلية والخارجية مثل تحقيق المستوى الافضل للاستخدام، وتخفيض التضخم، وميزان المدفوعات المتوازن.

وفيما يخص المضاعف النقدي والذي هو النسبة بين مجموع عرض النقد الى النقد الاساس، فأنه أذا كان معلوما أو متوقعا توقعا كاملا فأن السلطات النقدية بأستطاعتها أن تحدد وبدقة عرض النقود عبر تحكمها بالنقد الاساس، وبما انه من الصعب تحديد مقدار المضاعف النقدي فأن السلطات النقدية لاتمتلك الا سلطة محدودة في السيطرة على عرض النقد، وأن النسبتين الحاسمتين في تحديد ماهيته (المضاعف النقدي) هما : (صالح، ١٩٧٨، ٤٠)

١- نسبة العملة الى عرض النقد والتي هي مقياس لرغبة الجمهور في الاحتفاظ بالعملة الورقية مقارنة بالودائع المصرفية .

٢- نسبة الاحتياطي الى الودائع وهي مقياس لرغبة المصارف في الاحتفاظ بالاحتياطي (احتياطيات فائضة) كجزء من ودائعها .

وعلى ضوء ما جاء انفا، فأن التغيرات في :

أ) حجم النقد الاساس

ب) نسبة العملة

ت) نسبة الاحتياطي الى الودائع

يمكن اعتبارها مصدر جميع التغيرات في عرض النقد، اذ ان عرض النقد سوف يزداد بالزيادة في النقد الاساس وان كمية عرض النقد تتغير طرديا مع كمية النقد الاساس وعكسيا مع نسبتي العملة – الاحتياطي .

مما تقدم يتضح أن كمية عرض النقد تتأثر بسلوكية ثلاثة قطاعات هي (السلطات النقدية، والمصارف التجارية، والجمهور) اذ ان النقد الاساس يعكس سلوكية السلطات النقدية واجراءاتها، والمصارف التجارية تؤثر في عرض النقد عن طريق قراراتها حول مستوى الاحتياطي الى الودائع الذي ترغب الاحتفاظ به، وبما ان الجمهور هو الذي يحتفظ بالعملة في التداول وان العملة هي جزء من النقد الاساس، اذا فالجمهور يؤثر في توزيع النقد الاساس بينه وبين المصارف عبر تغيير نسبة العملة الى مجموع عرض النقد (صالح، ١٩٧٨، ٤٠).

رابعا : العلاقة بين ميزان المدفوعات والموجودات الاجنبية وتأثرها في السياسة النقدية

مما لاشك فيه ان التدفقات المالية للاحتياطيات الاجنبية في ظل نظام ثابت لسعر الصرف تقترن مع فائض او عجز ميزان المدفوعات وان مثل هذه التدفقات سوف ينتج عنها تغيرات في عرض النقد وذلك بسبب تأثيرها على النقد الاساس، اما في حالة اتباع سعر الصرف المعوم فأن السلطات النقدية تحتفظ بسيطرة كبيرة على عرض النقد سواء كان البلد مصدرا او مستوردا للاحتياطيات الخارجية، فالسلطات النقدية تحت نظام ينتهج سياسة نقدية مرنة لسعر الصرف تستطيع ان تواجه مفعول هذه التقلبات، كما لحظ ان نظم الصرف المعومة تماما جاءت نتائجها منسجمة مع تحقيق مستوى منخفض تماما في تقلب احتياطياتها الاجنبية (صالح، ٢٠٠٩، ١٢٢).

وفي العراق فأن نظام سعر الصرف وبسبب التلازم بين عوائد النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي (بعد ان تحولت تلك العوائد في جانب كبير منها الى احتياطيات اجنبية لدى السلطة النقدية) قد تغير هذا النظام (اسعار الصرف) بالتدريج من نظام صرف معوم مدار (Semi Managed Float) الى نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، اي مثبت بالامر الواقع (Defacto pegged) وهو لايختلف عن التثبيت عدا ان الدولة ليست ملتزمة قانونا بالتثبيت وهذا يعني ان البنك المركزي محددا لسعر الصرف من عبر تدخله في سوق النقد عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وبما ان التقلبات في الموجودات الاجنبية تعود بشكل اساس الى الصادرات النفطية وان هذا المتغير هو دالة للسياسة الحكومية لذا فأن السياسة المالية تمارس دورا مهما في تحديد عرض النقد، وعليه فأن صافي الموجودات الاجنبية بالنسبة للاساس النقدي هو متغير خارجي (صالح، ٢٠٠٩، ١٢٣).

خامسا : المضاعف النقدي

يعد المضاعف النقدي النقدي احد العوامل الاساس المؤثرة في عرض النقد بجانب النقد الاساس وأن صيغة المضاعف النقدي هي :

$$U = \frac{1}{c+r(1-c)}$$

اذ ان :

c: يمثل نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد.

r: يمثل نسبة الاحتياطي الى الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية .

وبما ان المضاعف النقدي يتحدد بكل من نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي الى الودائع (r) لذا فأن التغيرات في المضاعف تنتج عن التغيرات في هاتين النسبتين :

$$\Delta U = \Delta c + \Delta r$$

وعليه فأن استعمالات المصارف والجمهور للعرض المتاح من النقد الاساس يحدد حجم المضاعف النقدي والذي هو : نسبة مجموع عرض النقد الى النقد الاساس .

وان قدرة البنوك التجارية في خلق النقد ليست مطلقة، فواقع الامر ان هذه القدرة تخضع لعدد من القيود ومنها:

اولا: رغبة البنوك التجارية في التوسع او عدم التوسع في القروض المصرفية .

ثانيا: نسبة التسرب للعملة خارج الجهاز المصرفي .

ثالثا: نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية .

اما اهم العوامل المؤثرة في امكانية البنوك التجارية في خلق الودائع فهي :

١- النقد الاساس : اذ ان اي زيادة في النقد الاساس تؤدي الى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس .

٢- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني : اذ ان حدوث اي ارتفاع او انخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني سيزيد او يُخفض تبعا لذلك قدرة البنوك التجارية على التوسع في القروض المصرفية

٣- تاثير نسبة العملة الى الودائع الجارية : فكلما كان تسرب العملة خارج البنوك التجارية اكبر كلما زادت حصة الجمهور في النقد الاساس، وكلما انخفضت امكانية البنوك التجارية على التوسع المضاعف في الائتمان المصرفي . (الجنابي، ١٩٨٧، ٤٤-٤٦) .

المبحث الرابع / الجانب التطبيقي للبحث

يسعى هذا المبحث الى بيان الجانب التطبيقي للبحث والذي تمثل في دور البنك المركزي العراقي في السيطرة على عرض النقد وكما يأتي :

اولا : عرض النقد ومكوناته :

عبر التمعن في جدول (١) والخاص بحركة عرض النقد عبر المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٤) يلحظ الاتجاه التصاعدي لحركة عرض النقد، باستثناء عام ٢٠١٤ اذ سجل انخفاضا بنسبة (١.٥%)، فقد احتفظ الجمهور في نهاية عام ٢٠٠٣ بمقدار (٤٦٢٩.٨) مليار دينار من العملة و (١١٤٣.٨) مليار دينار من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية، و ان مجموع عرض النقد بلغ (٥٧٧٣.٦) مليار دينار واحتفظ الجمهور بمقدار (٣٦٠٧١) مليار دينار كعملة و(٣٦٦٢٠) مليار دينار من الودائع الجارية، ليبلغ عرض النقد (٧٢٦٩١) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وقد ارتفع هذا المقدار من عرض النقد بمعدل نمو مركب بلغ (٢٨.٨%) عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) .

وشكلت الودائع الجارية عبر مدة البحث مانسبته (٥٠.٤%) من مجموع عرض النقد، فيما شكلت العملة (٤٩.٦%) من مجموع عرض النقد وكما في الجدول (١) :

جدول (١) تطورات عرض النقد M1 ومكوناته ومعدلات نموه نهاية المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) (مليار دينار)

نهاية السنة	العملة في التداول (١)	الودائع الجارية (٢)	عرض النقد M1 (3) (٢+١)	معدلات النمو		
				1	2	٣
2003	4630	1144	5774	--	--	--
2004	7163	2986	10149	54.7	161.0	75.8
2005	9113	2286	11399	27.2	-23.4	12.3
2006	10968	4492	15460	20.4	96.5	35.6
2007	14232	7489	21721	29.8	66.7	40.5
2008	18493	9697	28190	29.9	29.5	29.8
2009	21776	15524	37300	17.8	60.1	32.3
2010	24342	27401	51743	11.8	76.5	38.7
2011	28296	34320	62616	16.2	25.2	21.0
2012	30594	33142	63736	8.1	-3.4	1.8
2013	34995	38836	73831	14.4	17.2	15.8
2014	36071	36620	72691	3.1	-5.7	-1.5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اعداد متفرقة من النشرة الاحصائية السنوية، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

كما يظهر في الجدول (١) ما ياتي :

أ- ان معدلات نمو العملة في التداول سجلت (كمعدل سنوي) أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٣، اذ بلغت (٨٠.٦%) فيما سجلت ادنى مستوى لها عام ٢٠١٤ لتبلغ (٣.١%)، في حين اختلفت معدلات نمو الودائع الجارية بين معدل سالب (٢٣.٤-%) عام ٢٠٠٥ و (٣.٤-%) عام ٢٠١٢ و (١.٥- %) عام ٢٠١٤ وأعلى معدل موجب بلغ (١٦١%) عام ٢٠٠٤ .

ب- اتجه عرض النقد نحو الارتفاع عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ومن الاسباب الرئيسة وراء هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الاجنبية وديون القطاع الخاص، فيما سجل انخفاضا عام ٢٠١٤ ويعود ذلك الى الاثر الانكماشي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الاجنبية البالغ (٧٩٠٥) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط عالميا عبر النصف الثاني من العام .

والشكل الاتي يوضح عرض النقد (صافي العملة في التداول والودائع الجارية) / بمليارات الدنانير .

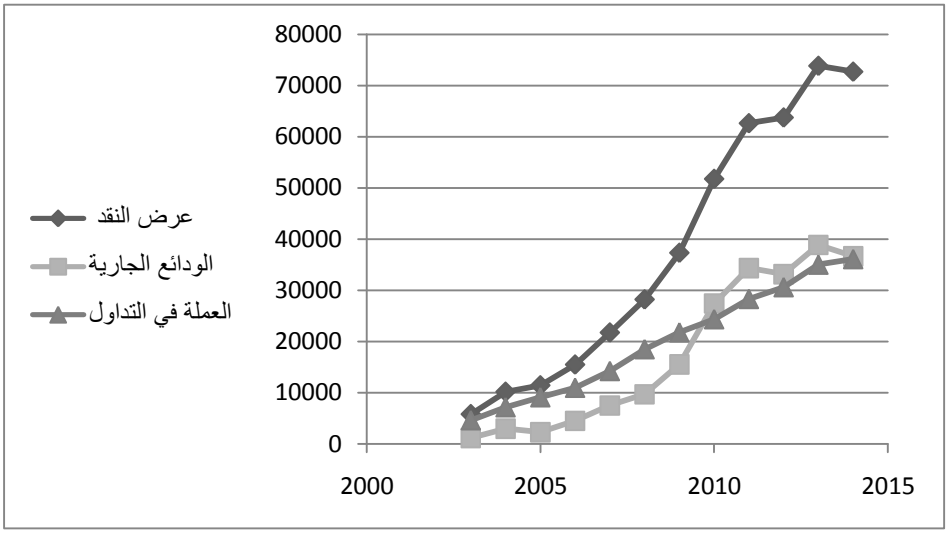

شكل (١) عرض النقد، (صافي العملة في التداول والودائع الجارية) .
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١) .

ثانيا : العوامل المؤثرة في عرض النقد

بغية التعرف على بيانات عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه وتحليلها، لابد لنا من عرض الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي عبر مدة البحث وكما ياتي :

جدول (٢) الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤) (مليار دينار)

الفقرات	2003	2006	2010	2014
صافي الموجودات الاجنبية لدى عموم الجهاز المصرفي في العراق	-1350.3	8483	68139	101203
ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى	605.3	2640	9413	25755
الديون الحكومية	5556.1	7535	12278	15896
مجموع الموجودات	4811.1	18658	89830	142854
المطلوبات النقدية				
عرض النقد	5773.6	15460	51743	72691
العملة في التداول	4629.8	10968	24342	36071
الودائع الجارية	1143.8	4492	27401	36620
المطلوبات غير النقدية				
الودائع الاخرى	1179.8	5590	8546	17874
الودائع الحكومية	944.8	13996	20446	38411
فقرة الموازنة	3087.1	16388	-9095	-13878
مجموع المطلوبات غير النقدية	-962.5	3198	38087	70163
مجموع المطلوبات	4811.1	18658	89830	142854

المصدر : قسم الاحصاءات النقدية والمالية، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي .

يلحظ من الجدول (٢) ان عرض النقد قد ازداد بمقدار (٩٦٨٦.٤) مليار دينار، او بنسبة (١٦٧.٨%) عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ويتضح أثر صافي الموجودات الاجنبية التوسعي البارز في عرض النقد والذي ازداد بمقدار (٩٨٣٣.٣) مليار دينار، وكذلك الديون على القطاع الخاص والقطاعات الاخرى والتي ازدادت بمقدار (٢٠٣٤.٧) مليار دينار، وفقرة الموازنة التي ازدادت بمقدار (١٣٣٠٠.٩) ويتضح في جانب المطلوبات الاثر الانكماشي لفقرة صافي الديون الحكومية وفقرة شبه النقد البالغ (١٥٤٨٢.٥) مليار دينار .

اما عبر المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) فقد سجل عرض النقد زيادة بمقدار (٣٦٢٨٣) مليار دينار، اي بنسبة (٢٣٤.٧%) وهذه الزيادة ارتبطت بالاثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية والذي ازداد بمقدار(٥٩٦٥٦) مليار دينار، والديون على القطاع الخاص بمقدار (٦٧٧٣) مليار دينار،، فيما يعكس جانب المطلوبات الاثر الانكماشي لصافي الديون الحكومية، فقرة شبه النقد وفقرة الموازنة بمقدار (٣٠١٤٦) مليار دينار .

وعبر المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) فقد كان الاثر الانكماشي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الاجنبية البالغ (٧٩٠٥) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ دورا واضحا في انخفاض عرض النقد نتيجة الانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط عالميا عبر النصف الثاني من العام والتي شكلت مع فقرة الودائع الاخرى ما نسبته (٦٥.٤%) و (٣٤.٦%) لكل منهما على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (١٢٠٨٤) مليار دينار، قابلها مجموع العوامل التوسعية البالغ (١٠٩٤٤) مليار دينار والتي تأتت من الزيادة الحاصلة في :

١- ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى بمقدار (٢١٨١) مليار دينار والتي شكلت (١٩.٩%) من مجموع العوامل التوسعية لعرض النقد .

٢- تراجع قوة مركز الحكومة النقدي والذي نجم عنه دورا توسعيا بمقدار (٢١٠٧) مليار دينار نتيجة للانخفاض الحاصل في الودائع الحكومية مقابل ارتفاع ديونها .

٣- الزيادة الحاصلة في فقرة الموازنة بمقدار (٦٦٥٦) مليار دينار، اذ شكل كل منهما ما نسبته (١٩.٣%) و (٦٠.٨%) من مجموع العوامل التوسعية .

والشكل الاتي يوضح عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه عبر مدة الدراسة / بمليارات الدنانير .

شكل (٢) عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه .

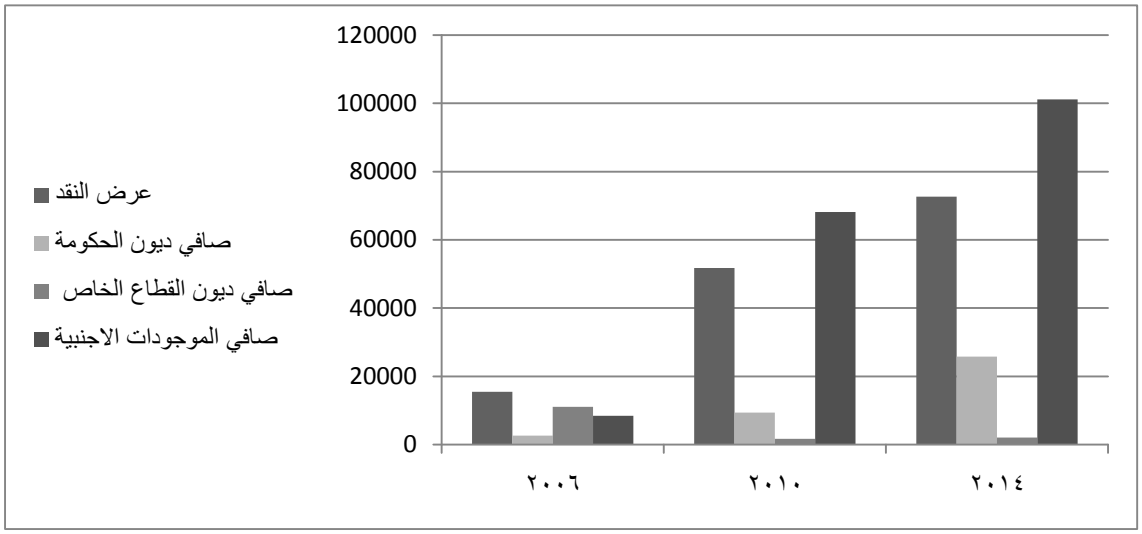

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) .

وبغية تحديد مصادر التغير في عرض النقد عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) سنقوم بتحليل أثر كل من الاساس النقدي والمضاعف النقدي في عرض النقد، فضلا عن بيان عناصر الاساس النقدي الخارجة عن سيطرة البنك المركزي العراقي .

ثالثا : النقد الاساس

يعرف النقد الاساس على انه العملة في التداول (خارج البنوك) مضافا اليها ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة لدى البنك المركزي (وتمثل هذه الودائع الاحتياطي القانوني مضافا اليه الاحتياطيات الفائضة)، وان اي تغير في المطلوبات النقدية للبنك المركزي سببها التغيرات المقابلة في موجوداته .

ويلحظ من الجدول (٣) ان العملة خارج البنوك شكلت الجزء الاكبر من استعمالات النقد الاساس مقارنة بأحتياطيات المصارف عبر المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) فيما انعكست الحالة عبر عام ٢٠١٠، اذ شكلت احتياطيات المصارف الجزء الاكبر من استخدامات النقد الاساس، فيما عادت العملة خارج البنوك لتشكل الجزء الاكبر من استعمالات النقد الاساس عام ٢٠١٤، فيما يحدد نمو النقد الاساس عبر المدة موضوع البحث وبشكل اساس بنمو صافي الموجودات الاجنبية بعدها المصدر المهيمن على موجودات او مصادر النقد الاساس، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٣) النقد الاساس في نهاية المدة

(مليار دينار)

المصادر (أ+ب)	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤
أ- صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي	١٦٠٠	٢٥٩٧٣	٥٧١٨٥	٧٥٤٤٦
ب-صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي	٥١٠٨	-٨٤٥٢	- ٣٣٧٥	- ٩٢١٥
مصادر النقد الاساس	٦٧٠٨	١٧٥٢١	٥٣٨١٠	٦٦٢٣١
الاستخدامات (أ+ب)				

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٤)

ويتضح من الجدول (٣) ان مختلف مكونات جانب مصادر النقد الاساس يعكس السلوك للقطاع الحكومي، البنك المركزي العراقي، المصارف التجارية والتأثير للقطاع الخارجي او مجموع تأثير هذه المتغيرات ويمكن صياغة التغير في النقد الاساس كما ياتي :

$$\Delta B = \Delta NFA + \Delta CG + \Delta NL$$

اذ ان :

ΔB = التغيرات في النقد الاساس

ΔCG = التغيرات في الديون الحكومية

ΔNFA = التغيرات في صافي الموجودات الاجنبية

ΔNL = التغيرات في ديون المصارف التجارية

ولتحديد مدى امكانية السياسة النقدية والبنك المركزي العراقي في السيطرة على حركات المتغيرات السابقة، لا بد من الاشارة الى ان صافي الديون على الحكومة المركزية والذي يتألف من (مطلوبات على وزارة المالية مطروحا منه ودائع وزارة المالية بالعملة المحلية والعملة الاجنبية) على الرغم من اهميته الا انه يعتبر عاملا خارجيا لان حركة الايداعات الحكومية يخضع للسياسة المالية الى حد كبير بدلا من السياسة النقدية .

اما بالنسبة لصافي ديون المصارف التجارية فهي تقع تحت سيطرة البنك المركزي وسياسته النقدية، اذ يلحظ انها سجلت ما مقداره (٧٢٨٨) مليار دينار عام ٢٠٠٦ فيما تراجعت الى (٤٤٧٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ وذلك لتوقف العمل بودائع الاستثمار لمدة ١٤ و٣٠ يوما، اما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت بنسبة (٢٨.٧%) قياسا بالعام ٢٠١٠ لتبلغ (٥٧٥٩) مليار دينار وذلك يعزى الى زيادة الودائع لدى البنك المركزي العراقي بالدولار الامريكي من (٤٧١) مليار دينار عام ٢٠٠٦ لتصل الى (٣٠١٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ والى (٤٥١٧) مليار دينار عام ٢٠١٤.

اذ يظهر وبوضوح عمل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار عبر مؤشر معدل فائدة البنك (Policy Rate) والذي انعكس أثره على اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة عبر التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف .
ومن الواضح ان صافي الموجودات الاجنبية هي المصدر الاكبر بين مكونات النقد الاساس لا بل تفوقت على مقداره في السنوات (٢٠١٤،٢٠١٠،٢٠٠٦) (الرسم البياني٣)، هذا وان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي يمثل مقدار المتراكم لصافي الفائض في ميزان المدفوعات للسنوات السابقة، فيما تعد التقلبات في خزين الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي نتيجة للتغيرات في الصادرات والاستيرادات ولحدود معينة حركات رأس المال .
ولا يخفى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نفطي يعتمد فيه القطاع الخارجي وبشكل كبير على صادرات النفط وتعتبر عوائد النفط المصدر الاساس لتزويد الاقتصاد بالعملات الاجنبية اذ شكلت الصادرات النفطية لعام ٢٠١٤ مانسبته (٩٩.٥ %) الى اجمالي الصادرات وهذا يعني ان البنك المركزي ستكون له سيطرة محدودة على هذا المتغير .
والرسم البياني الاتي يوضح النقد الاساس وصافي الموجودات الاجنبية / بمليارات الدنانير .

شكل (3) الاساس النقدي وصافي الموجودات الاجنبية.

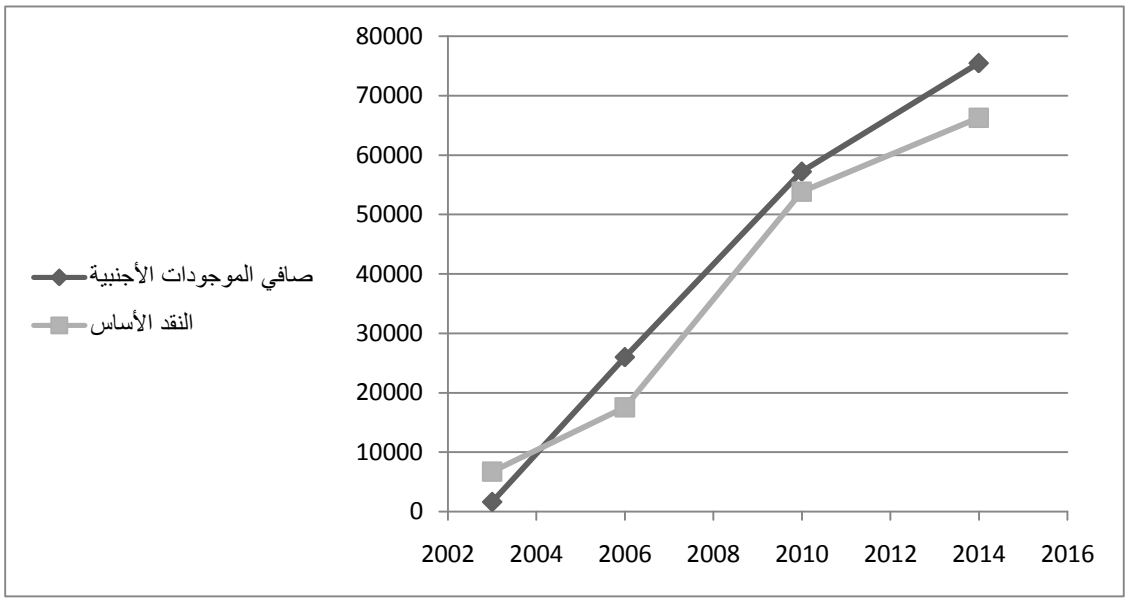

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) .

رابعا : المضاعف النقدي

بغية التعرف على قيمة المضاعف النقدي عبر مدة الدراسة لابد من بيان العوامل المكونه له، والجدول (٤) يوضح المضاعف النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

جدول (٤)
المضاعف النقدي في العراق عبر المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) (مليار دينار)

نهاية السنة	العملة خارج البنوك C	الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع DD	عرض النقد m2	الاحتياطيات R	نسبة العملة الى عرض النقد C	نسبة الاحتياطي الى الودائع r	الاساس النقدي B	المضاعف U
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(1)\(3)	(6)=(4)\(2)	(7)=(1)+(4)	(8)=(3)\(7)
2004	7163	5,091	12254	5056	0.58	0.99	12219	1
2005	9113	5,571	14684	4682	0.62	0.84	13795	1.06
2006	10968	10112	21080	6553	0.52	0.65	17521	1.2
2007	14232	12724	26956	14576	0.53	1.1 5	28808	0.94
2008	18493	16427	34920	24366	0.53	1.48	42859	0.81
2009	21776	23662	45438	23494	0.48	0.99	45270	1
2010	24342	36044	60386	29468	0.4	0.82	53810	1.12
2011	28287	43891	72178	30411	0.39	0.69	58698	1.23
2012	30594	44872	75466	32797	0.41	0.73	63391	1.19
2013	34995	52684	87679	38264	0.40	0.73	73259	1.20
2014	36072	54656	90728	30159	0.40	0.55	66231	1.37

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٤

ومن الجدول (٤) يلحظ :

- ان القيم المحتسبة للمضاعف النقدي في العراق عبر المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) منخفضة جدا، اذ شكلت معدل مقداره (١.١٠) وعليه فأن المضاعف عبر المدة موضوع البحث منخفض وقريب الى الواحد، كما ان مقادير المضاعف النقدي تغيرت بين حدها الاعلى البالغ (١.٣٧) في عام ٢٠١٤ ومستواها الادنى البالغ (٠.٨١) في عام ٢٠٠٨، كما ان قيمة المضاعف قد تدنت وبشكل واضح عبر السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ليسجل (٠.٩٤)، (٠.٨١) على التوالي وذلك يعود الى ارتفاع نسبتي العملة والاحتياطيات المحددتين له عبر تلك المدة، فقد بلغ معدل نسبة العملة (٥٣%)، ومعدل نسبة الاحتياطي (١.٢٧%) .
- كما نجد ان العلاقة التبادلية بين المتطلبات القانونية والاحتياطيات الفائضة (لكون عمل احداهما يكمل الاخر) تتضح بانخفاض قيمة المضاعف عبر المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ والتي بدت واضحة في الجدول (٤) اذ ان زيادة نسبة الاحتياطي القانوني والتي تؤول الى زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني تؤدي ايضا الى انخفاض رصيد الاحتياطيات المصرفية الفائضة والتي تعرف على انها كل ما يؤثر في نقود المصارف سواء المودعة لدى بعضها او لدى البنك المركزي بأستثمار ليلي او حساب جاري، وعند اضافة التسهيلات الايداعية القائمة لدى البنك المركزي الى الاحتياطي القابل للاقراض الى الجمهور نكون قد حصلنا على مجمل الاحتياطيات المصرفية الفائضة والتي تمثل تسرب داخلي على مضاعف الائتمان وهذا يوضح ان السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي اتبعت عبر المدة اعلاه سياسة انكماشية (تقليل عرض النقد) اي العرض الفائض من السيولة المحلية بغية تقليل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار .
- ومن الجدير بالذكر ان الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني لدى المصارف العراقية (الدينار والدولار المقيم الى الدينار في شهر كانون الاول / ٢٠٠٤ بلغت (٦.٤) ترليون دينار فيما بلغت الودائع الخاضعة للاحتياطي لشهر كانون الاول ٢٠٠٦ (١٦.٣) اي ان الودائع قد زادت بنسبة ١٥٥% عبر تلك المدة .

اما فيما يخص الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة لدى البنك المركزي العراقي، فعند التمعن في الجدول (٥) المدرج ادناه :

جدول (٥) الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة لدى البنك المركزي العراقي (مليار دينار)

السنة	الاحتياطي القانوني		الاحتياطيات الفائضة	
٢٠٠٤	١٦٠٥	٢٩٦٦	٣١٩٨	٢٠٧٧
٢٠٠٥	٤٠٧٨	١٢٠٨٤	٣٢٦٥	٢٨٢٠
٢٠٠٦	١٩٩٩٤	٩٤١٧	١٧٩٠	١٢٩٢٩
٢٠٠٧	٧١٥٥	٧٨١٥	٢٨٤٠١	٢٤٠٢٥
٢٠٠٨	٨٦٢٤	٩٦٢٧	٢٤٥١٨	٣٠٩٠١
٢٠٠٩	١٠٥٧٦		١٧٣١٧	
٢٠١٠				
٢٠١١				
٢٠١٢				
٢٠١٣				
٢٠١٤				

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٤)

يلحظ ان مبلغ الاحتياطي القانوني بدأ يقل اعتبارا من العام ٢٠٠٩ وبالمقابل ازدادت مبالغ الاحتياطيات الفائضة ابتداء من العام ٢٠٠٩.

لقد تبنى البنك المركزي العراقي توجهات جديدة بغية السيطرة على السيولة العامة عبر التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) او خلق النقود ابتداءا من ٢٠٠٤/١١/١ اذ حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ ٢٥% على الودائع بنوعيها (الحكومي والخاص) اذ ان ٢٠% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل ارصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي و٥% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي .

وفي أيلول ٢٠٠٧ رفعت نسبة الاحتياطي المفروض على الودائع الى (٧٥%) على الودائع الحكومية و٢٥% على الودائع الخاصة، وبعد ان حقق البنك المركزي غايته في السيطرة على عرض النقد اعاد في آذار ٢٠٠٩ جدول (٥) نسبة الاحتياطي القانوني الى ٢٥% على الودائع الحكومية والخاصة، وفي نيسان ٢٠١٠ تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى ٢٠% على كلا النوعين من الودائع، فيما اصبحت نسبة هذا الاحتياطي ١٥% ومازالت هذه النسبة هي المعتمدة الى يومنا هذا .

خامسا : مساهمة النقد الاساس والمضاعف في تغيرات عرض النقد

لقد احتسب التغير في عرض النقد المتأتي من التغيرات في النقد الاساس والتغيرات في المضاعف النقدي عبر المعادلة الاتية :

$$\Delta Ms = Bt(\Delta Ut) + Ut - 1(\Delta Bt)$$ (صالح، ١٩٧٨، ٥٣)

ومن الجدول (٦) يتبين وبشكل واضح ان تأثير التغيرات في النقد الاساس قد هيمنت على التغيرات في عرض النقد للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، اذ بلغ مجموع التغير في عرض النقد (٧٥٤٢٥) مليار دينار، في حين بلغت التغيرات في عرض النقد والعائدة الى التغيرات في النقد الاساس (الاثر التوسعي لها) (٤٨٢٩٦) مليار دينار اي بنسبة (٨٠.٦%) من التغير الكلي في عرض النقد في الوقت الذي اسهم المضاعف النقدي في تغير عرض النقد بمقدار (١١٦٣٠) مليار دينار اي بنسبة (١٩.٤%) .

جدول (٦) مساهمة النقد الاساس والمضاعف النقدي في تغيرات عرض النقد (مليار دينار)

مساهمة الأساس النقدي	مساهمة المضاعف النقدي	التغير في عرض النقد	نهاية السنة
MsB	MsU	Δ Ms	End of Per.
١,٥	849	2430	2005
4	2430	6396	2006
13,5	-7704	5876	2007
13	-5184	7964	2008
2	8554	10518	2009
8,5	6376	14948	2010
9,5	6313	11792	2011
6	-2483	3288	2012
11,5	465.9	12213	2013
-8	11460	3049	2014
66	21076.9	78474	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على اعداد متفرقة من النشرة الاحصائية السنوية، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي .

والرسم البياني الاتي يوضح التغير في عرض النقد ومساهمة المضاعف والنقد الاساس في هذا التغير

شكل (٤) مساهمة النقد الاساس والمضاعف النقدي في تغيرات عرض النقد

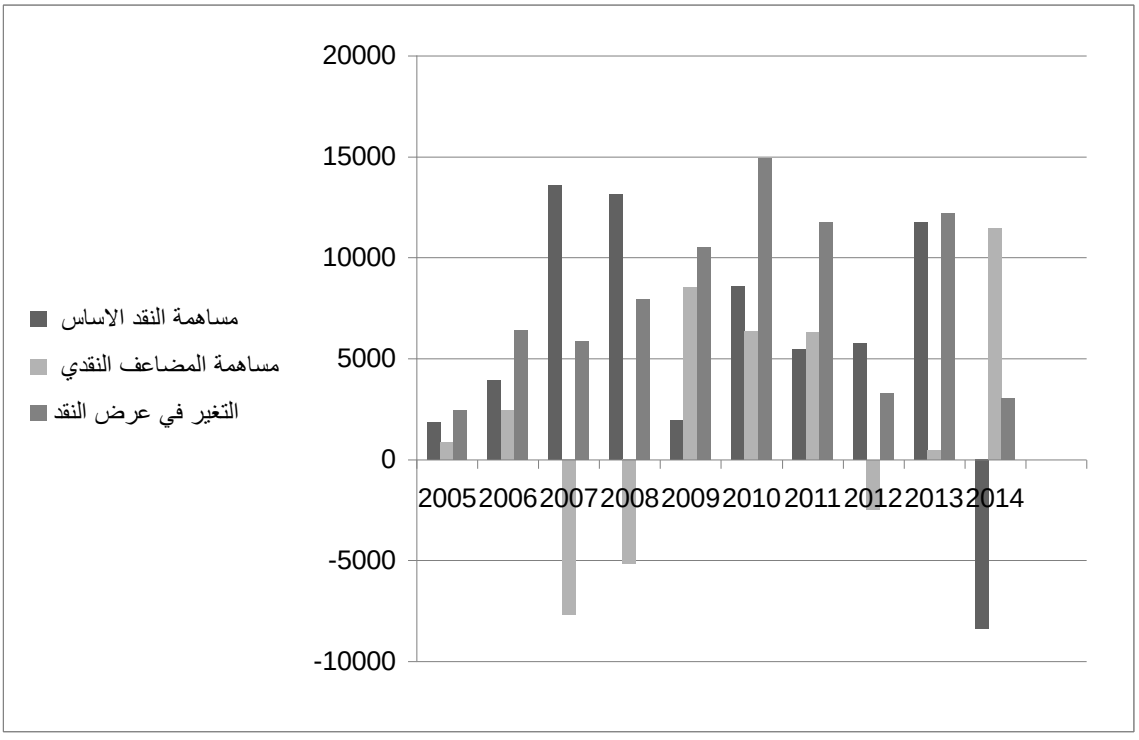

المصدر : من اعداد الباحثين .

مما تقدم يتضح أن مجموع التغير في عرض النقد يمكن ان يرتب كما ياتي :

$$\Delta Ms = (\Delta CG + \Delta NFA + \Delta NL) + (\Delta C + \Delta r)$$

↑ التغير في المضاعف النقدي ↑ التغير في الاساس النقدي

وعليه فأن دور البنك المركزي في السيطرة على عرض النقد عبر المدة ٢٠٠٤- ٢٠١٤ كان ناتج لما ياتي :

١- أدوات السيطرة على النقد الاساس وذلك عبر :

أ- مزادات العملة الاجنبية التي تم من عبرها السيطرة على مناسيب السيولة من العملة المحلية .

ب- التسهيلات القائمة وتشمل تسهيلات الاقراض والايداع والتي عبرها جرى سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تلقائيا ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد .

٢- ادوات السيطرة على المضاعف النقدي وذلك عبر :

أ- متطلبات الاحتياطي القانوني : كما جرى الاشارة سابقا الى ان السياسة التي تبناها البنك المركزي من خلال الاحتياطي القانوني ابتداءا من ٢٠٠٤/١١/١ بقصد السيطرة على السيولة العامة عبر التأثير في مضاعف الائتمان (الشبيبي، ٢٠٠٧، ٣٥).

ب- الاحتياطيات المصرفية الفائضة اذ تتم ادارة هذه الاحتياطيات بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة عبر انظمة المدفوعات وخيارات ادارة السيولة (الشبيبي، ٢٠٠٧، ٣٧).

المبحث الخامس : (الاستنتاجات والتوصيات)

استنادا الى ما توصل اليه البحث في الجانب التطبيقي سيتخصص هذا المبحث في عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات وكما ياتي :

اولا : الاستنتاجات

١- عرض النقد اكثر تأثرا بصافي الموجودات الاجنبية للحكومة فضلا عن دين الحكومة مع البنك المركزي، وكذلك بنسبة الاحتياطي الى الودائع للمصارف التجارية .

٢- ان خلق النقود عن طريق مضاعف الائتمان هو اليوم في اضعف نقطة، فهو لم يتعد عبر المدة موضوع البحث (الواحد) الا بقليل، الامر الذي يؤشر تقارب عرض النقد مع النقد الاساس وبالتالي عدم الرغبة الجدية للمصارف في منح الائتمان النقدي .

٣- ان عرض النقد هو متغير داخلي، ولما كان الاقتصاد العراقي يتسم بالاحادية شبه المطلقة لذا فاننا نلحظ في هذا الصدد ان ايرادات النفط هي المورد الاول لتمويل الموازنة الاتحادية، وهو الامر الذي خلق ترابطا بين مكونات عرض النقد وخضوعه لعوامل الطلب على النقد، اذ اصبحت مكونات النقد الاساس (العملة خارج البنوك واحتياطيات المصارف) اكثر تأثرا بمتغيرات الاقتصاد الكلي الاساس لاسيما الناتج المحلي الاجمالي والنفط منه بشكل خاص .

٤- ان الاحتياطيات الفائضة في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي والتي تؤكدها الطبيعة المحافظة للمصارف في التوسع في الائتمان النقدي تعد تسربا داخليا يضعف القدرة على خلق النقود فضلا عن ان العملة في التداول خارج البنوك (تعد تسربا خارجيا يضعف القدرة على خلق النقود) + النقد في خزائن المصارف والتي تشكل الجزء المهم من النقد الاساس والتي تبقى ضعيفة في خلق النقود وعليه لابد من تشجيع المصارف على استثمار هذه الفوائض .

٥- قيام المصارف الخاصة باستثمار سيولتها الفائضة لدى البنك المركزي بالرغم من كونها ادنى من سعر السياسة النقدية بذريعة خلوها من المخاطر، الامر الذي ادى الى احجامها (المصارف الخاصة) عن طرح الائتمان النقدي في السوق المصرفية للافراد والمؤسسات، وفي الاحوال كافة فأن الودائع النقدية لدى المصارف وبمختلف اشكالها تعد سيولة فائضة في خزائنها ولاتقرض الا في نطاق ضيق وان أقرضت حقا فأنها لاتولد مضاعفا ائتمانيا يعتد به كثيرا في خلق النقود .

٦- العملة في التداول خارج المصارف والتي تشكل مع النقد في خزائن المصارف الجزء المهم من النقد الاساس تبقى ضعيفة في توليد وخلق النقود (عرض النقد) عبر مضاعف الائتمان خصوصاً اذا مالاحظنا الفوائض العالية في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي التي تؤكدها الطبيعة المحافظة للمصارف في التوسع في الائتمان النقدي بسبب ظروف البلاد الراهنة .

٧- ان ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي تسهم الى حد ما في التحكم بعرض النقد كليا ومكوناته الرئيسة جزئيا .

ثانيا : التوصيات

١- الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل عبر أعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على المستوى الكلي والقطاعي بما يتلائم مع متطلبات التنافسية والنمو وبما يضمن المرونة في مواجهة المتغيرات المتلاحقة على المستوى الدوليعبر تنويع مصادر الدخل بعد ان اصبحت البلاد تتعايش حقاً على المورد الحكومي الاول من عائدات النفط، وهي الآلية التي خلقت ترابطاً قوياً مؤثراً بين مكونات عرض النقد وخضوعه لعوامل الطلب على النقد .

٢- نظرا لقلة اسهام العملة المتداولة خارج المصارف في خلق النقود كما اشرنا سابقا فاننا نوصي بالاتي :

أ- التطبيق العملي لمشروع هيكلة المصارف وفصل الادارة عن ملكية راس المال بغية تطوير الرؤية الاستراتيجية للجهاز المصرفي ورفع مستوى الوعي الائتماني وتقوية الاجراءات التنفيذية وحسن توظيف الموارد المالية المتاحة في الجوانب التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي والاستثمارات الانتاجية .

ب- توجيه الاحتياطيات الفائضة (نقود المصارف المودعة لدى بعضها او لدى البنك المركزي، الاحتياطي القابل للاقراض الى الجمهور) والتي تمثل تسرب داخلي على مضاعف الائتمان نحو الاستثمار عبر انعاش سوق مابين المصارف واتاحة موارد مالية اكبر للمشاريع الاستثمارية .

ت- ادخال واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدى المصارف لتسهيل العمليات المصرفية وتوفير المعلومات والبيانات للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية .

ث- توفير الضمانات والحوافز التشجيعية للبنوك والمصارف لمنح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تحريك عملية التنمية .

٣- تمكين البنك المركزي من السيطرة بشكل اكبر على التقلبات في عرض النقد عبر الحد من نسبة العملة في تكوين عرض النقد عن طريق التعامل بالودائع الجارية وتخفيض نسبة الاحتياطي المحتفظ به من لدن الجهاز المصرفي واستثمار الفائض منه والعمل على تطوير السوقين النقدية والمالية وذلك عبر التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية والجهاز المصرفي .

٤- تفعيل ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بغية زيادة السيطرة على عرض النقد وبما ينسجم مع السياسات الجزئية كالسياسة المالية والتجارية وفك التعارض الحاصل في بعض فقراتهما .

المصادر

- المصادر العربية :

اولا : قوانين وتعليمات

١- قانون المصرف المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)، العراق .

٢- البنك المركزي العراقي اعداد السنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٤) . النشرة الاحصائية، العراق .

ثانيا : الكتب

١- ابو حمد، رضا صاحب، وقدوري، فائق مشعل (٢٠٠٥). ادارة المصارف. العراق، الموصل: دار ابن الاثير للطباعة والنشر .

٢- الافندي، محمد احمد (٢٠١٢). مقدمة في الاقتصاد الكلي. اليمن، صنعاء: مطبعة جامعة العلوم والتكنولوجيا .

٣- الحسناوي، كريم مهدي (٢٠١١) . مبادئ علم الاقتصاد (ط ١) . لبنان، بيروت : مطابع بيروت الحديثة .

٤- الراوي، خالد وهيب (٢٠١٠) .ادارة العمليات المصرفية (ط ١) . الاردن، عمان : دار المناهج للطباعة والتوزيع .

٥- السامرائي، يسرى مهدي، والدوري، زكريا مطلك (١٩٩٩) . الصيرفة المركزية والسياسة النقدية : ليبيا، طرابلس .

٦- الشبيبي، سنان (٢٠٠٧). ملامح السياسة النقدية في العراق: صندوق النقد العربي/ امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي .
٧- شهلوب، علي محمد (٢٠٠٧) . شؤون النقود واعمال البنوك (ط ١) .سوريا، حلب : شعاع للنشر والعلوم.
٨- الصيرفي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٦). ادارة البنوك (ط ١). الاردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
٩- العايب، وليد، وبوخاري، الحلو (٢٠١٣). اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية (ط ١). لبنان، بيروت: مكتبة حسن العصرية .
١٠-عبد الرزاق، محمود عبد (٢٠١٣). اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية (ط ١). مصر، الاسكندرية : الدار الجامعية – الاسكندرية .
١١- عبود، سالم محمد (٢٠١١). محاسبة التكاليف في النشاط المصرفي (ط ٣) .العراق، بغداد: دار الدكتور للعلوم .
١٢- الوادي، محمود حسين،سمحان، حسين محمد، وسمحان، سهيل احمد (٢٠١٠) .النقود والمصارف (ط١) . الاردن، عمان : دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة .
١٣-الوزني، خالد واصف، والرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٩) .مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (ط ١٠) .الاردن، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
١٤-يونس، محمود (٢٠١٣) . اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية . مصر، الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

١- الجنابي، سحر قاسم محمد (١٩٨٧) . قياس العلاقة الكمية بين عرض النقد والائتمان الحكومي : تجربة بعض الاقطار المصدرة للنفط، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق .

رابعا : الدراسات والابحاث

١- صالح، عاصم محمد (١٩٧٨) . دور البنك المركزي العراقي في تحديد عرض النقد والسيطرة عليه، دراسة مقدمة الى البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق .
٢- صالح، مظهر محمد (٢٠٠٩) . السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل . مجلة مصرف الخليج التجاري، بغداد، العراق .

- **المصادر الاجنبية** :

ONE : BOOKS

1-Rose, peteros(2002) .commercial bank management (5th ed.).Mc GRaw_ hill\Irwin.
2-Heffrhan, shelagh(2005).modern Banking (1th ed.).England: John wiley& sons.
3-shekhar- KC, shekhar , lekshmy (2005).Banking theory and practice (9th ed.). Newdelhi :vikas publishing house.

Money supply and the factors that affect it together with role central Bank of Iraq in controlling it Applicatory research of the Iraqi central bank for the period (2003- 2014)

ABSTRACT

This research deals with the two item namely, the monetary policy central Bank of Iraqi and money supply . that contribute in up the problem of the paper that is concerned with the fact that to what extent the effectiveness of monetary policy conducted by the central Bank of Iraqi is valid in controlling money supply as well as the possibility of applying it in practical environment restricted to the scope of financial in stitiutions particularly in research population represented by central Bank of Iraqi .

For the purpose of a practical contribution for monetary and financial institutions . To achieve this , A hypothesis has been carried out and it suggested that the monetary policy of the Iraqi central Bank can contribute in controlling money supply in which it has been approved by group of scientific and analytic means .

The research gave a group of conclusions , one of them is that the monetary policy instruments that is used by the central Bank of Iraqi contributes in controlling the money supply totally and its essential constituents . the creation of money by credit multiplier is today in the minimum point , where it does not exceed the subject of the research (One) but a little through the period . This matter indicates the approaching of monetary supply with the essential monetary ; besides the monetary supply is more affected by the government situation (the net of its foreign assets and its debts with the central Bank)

The research has submitted a lot of recommendations ,the most important of them is enabling the centrals Bank to control greatly fluctuations of the monetary supply by limiting rate of currency in forming the monetary supply by dealing with current deposits and reducing the reserve that is saved by the banking system; in addition to disengage the growth of the local product with the oil exports and reducing the dependence on one resource of income and going to variation by reframing the economy at the public and private level arriving at the economical framework that goes with the competitive requirements and growth and ensure the flexibility of encountering the successive changes at the international level .

Key word : central Bank of Iraqi (CBI) , monetary policy (MP) , monetary supply (MS) , deposits (D) , reserves (R) , monetary multiplier (MM) , money basis (MO) .